المغترب العربي

نشرة غير دورية تصدرها إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة – جامعة الدول العربية العدد السابع – مارس 2019

المحتويات:

الافتتاحية
عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء: حصاد أربعة أعوام

لقاءات الأمين العام
- لقاء الأمين العام مع مدير عام المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة
- لقاء الأمين العام مع مدير عام المنظمة الدولية للهجرة
- لقاء الأمين العام مع المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

منتديات واجتماعات
- المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
- المنتدى العالمي الحادي عشر للهجرة والتنمية
- حدث جانبي حول العودة الآمنة والكريمة للمهاجرين
- مؤتمر فيينا السنوي الثالث حول الهجرة ICMPD
- ورشة العمل الثانية لتبادل الخبرات بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
- اجتماع كبار المسئولين لتنفيذ خطة عمل فاليتا

آليات التنسيق
- الاجتماع الرابع لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ARCP
- الاجتماع الرابع للجنة العربية الأفريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة
- ورشة عمل حول أهداف التنمية المستدامة والهجرة في المنطقة العربية

أخبار الجاليات العربية
- الأمانة العامة للجامعة العربية تحتفل بيوم المغترب العربي لعام 2018
- بعثة الجامعة العربية في واشنطن تقيم احتفالية "اليوم العربي الأمريكي"
- اليوم العالمي للمهاجر عام 2018
- اليوم العالمي للاجئين عام 2018
- بيان القمة العربية التنموية بشأن أزمة النازحين واللاجئين
- المؤتمر القاري الرابع لاتحاد الجاليات والمؤسسات والفعاليات الفلسطينية في أوروبا
- فوز سيدتان من أصول عربية في الكونجرس الأمريكي

رموز المغتربين العرب
هاني عازر

جاليات عربية
اللاجئون الفلسطينيون: ملف خاص

إعداد: لبنى عصام عزام

الافتتاحية

عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء: حصاد أربعة أعوام

اهتمت جامعة الدول العربية منذ إنشائها بموضوع الهجرة والمغتربين العرب والكفاءات العربية المهاجرة، واستمرت الأمانة العامة للجامعة في التنسيق بين سياسات الدول العربية في هذا الشأن من خلال عرض الموضوعات ذات الصلة على اجتماعات مجلس الجامعة بمستوياته المختلفة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي العقدين الأخيرين، ارتأت الأمانة العامة أهمية إنشاء آلية تمكنها من القيام بهذا الدور التنسيقي بصورة دائمة ومستمرة، ويكون لها نقاط اتصال محددة بالدول العربية معنية بهذا الشأن. وقد بدأت الأمانة العامة جهودها في هذا الإطار بعقد اجتماعين للسادة الوزراء العرب المعنيين بشؤون الهجرة والمغتربين والجاليات المقيمة بالخارج، وذلك عامي 2008 و2009. وقد أكد السادة الوزراء خلال هذين الاجتماعين على أهمية إيجاد مثل هذه الآلية وأهمية إيلاء موضوع الهجرة والتنمية الاهتمام اللازم من النقاش والبحث ومواكبة المنتديات العالمية الخاصة بذلك برؤية موحدة.

وفي ذلك الوقت بدأت عمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة في الظهور، وتزايد عدد العمليات التي تغطي مختلف الأقاليم على مستوى العالم. وقد ساعد إنشاء هذه العمليات في تطوير الوعي وخلق لغة حوار بين الدول المصدرة ودول العبور والدول المستقبلة للهجرة، مما مهد الطريق لجهود لاحقة في مجال الهجرة على المستوى العالمي، كان من أهمها: مبادرة برن 2001-2005 التي أطلقها المكتب الاتحادي السويسري لشؤون اللاجئين لإقامة حوار بين الحكومات حول مختلف القضايا المتعلقة بالهجرة، وإنشاء اللجنة العالمية للهجرة الدولية GCIM التي استمر عملها من عام 2003 حتى عام 2005، والتي تبعها قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتنظيم الحوار الأول رفيع المستوى حول الهجرة والتنمية عام 2006، ثم عقد المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية والذي عقد 11 دورة منذ عام 2007.

وفي ضوء تزايد أهمية هذه العمليات التشاورية، والتي تضم بعضها دولاً عربية بوصفهم أعضاء أو مراقبين، برزت الحاجة إلى إنشاء عملية واحدة تجمع كل الدول العربية، مما دعا المشاركون في الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة والتنمية في المنطقة العربية، الذي نظمته الأمانة العامة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) في إطار التحضير للحوار الثاني رفيع المستوى حول الهجرة والتنمية، إلى التأكيد في البيان الختامي للاجتماع على أهمية إنشاء عملية تشاور إقليمية حول الهجرة في المنطقة العربية في إطار جامعة الدول العربية.

ومنذ إنشائها بقرار صادر من مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في سبتمبر 2014، وعَقْد أول اجتماعاتها في أبريل 2015، وإطلاقها رسمياً من مقر الأمانة العامة في الاجتماع العالمي الخامس لرؤساء وأمانات عمليات التشاور الإقليمية بشأن الهجرة في أكتوبر 2015، حققت "*عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء*" العديد من الإنجازات، ونجحت في الخروج بموقف عربي موحد من الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية خلال العامين الماضيين والمتعلقة بقضايا الهجرة واللجوء، وأصبحت محل إشادة من قبل المنظمة الدولية للهجرة كنموذج ناجح لعمليات التشاور الإقليمية.

وحرصاً على تعزيز التنسيق بين الدول أعضاء عملية التشاور بشكل يؤدي إلى تنظيم عملها وتحقيق أهدافها، قامت الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) – بصفتها الأمانة الفنية لعملية التشاور – بوضع تصور للبرامج التي سيتم تنفيذها في إطار عملية التشاور، كما تقوم بإعداد خطط عمل تنفيذية كل سنتين، مما يساعد على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة من وجود هذه الآلية. وتركز برامج عملية التشاور على تبادل المعلومات والتجارب، ومساعدة الحكومات على المشاركة برؤى موحدة في الفعاليات العالمية المرتبطة بالهجرة واللجوء، وتنمية الوعي والإدراك على مختلف المستويات بقضايا الهجرة واللجوء بصفة عامة وما يرتبط بها من موضوعات.

وتعمل عملية التشاور كحلقة وصل بين المستوى الوطني والمستوى العالمي من خلال القيام بعرض الموقف العربي من الموضوعات ذات الصلة بالهجرة واللجوء في المحافل الدولية، حيث تلعب عملية التشاور دوراً في مساعدة الدول الأعضاء على ترجمة الأهداف والالتزامات العالمية المتعلقة بالهجرة (مثل خطة التنمية المستدامة 2030، وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، والاتفاقين العالميين للهجرة واللاجئين) في السياسات والقواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية التي يمكن

تنفيذها على المستوى الوطني. وتقوم في سبيل تحقيق ذلك بالسعي لتوفير الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء عند قيامها بتنفيذ هذه الأهداف بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية.

وتقوم عملية التشاور بإعداد التقارير وأوراق المعلومات حول الموضوعات ذات الصلة بالهجرة واللجوء بهدف مساعدة الدول الأعضاء على إيجاد الآليات المناسبة للتعامل مع التحديات الناتجة عنهما، وتوفير برامج لبناء قدرات المسئولين في الدول الأعضاء في مختلف الموضوعات المتعلقة بالهجرة. كما تسعى عملية التشاور إلى إدماج الهجرة في خطط التنمية الوطنية في الدول العربية وإشراك الكفاءات العربية المهاجرة في عملية التنمية في الوطن العربي من خلال نقل خبراتهم، وتطوير الشراكات وشبكات التواصل بينهم وبين نظرائهم في المنطقة العربية، ومساعدتهم للحصول على معلومات أفضل عن فرص العمل والاستثمار في المنطقة، والاستفادة من وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة في تحقيق ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، تمثل عملية التشاور المنصة الأكثر ملائمة لعقد جلسات تشاورية مع الأطراف الإقليمية والدولية وعمليات التشاور الأخرى من أجل تطوير الحوار وتعزيز التفاهم حول الموضوعات محل الاهتمام المشترك في مجال الهجرة واللجوء، مما يساعد على تعزيز التعاون الاستراتيجي مع الأطراف الأخرى، فضلاً عن وجود صورة واضحة عن وجهات نظر هذه الأطراف إزاء القضايا ذات الصلة بالهجرة واللجوء.

وقد نجحت عملية التشاور منذ تأسيسها في الخروج بموقف موحد في العديد من المناسبات؛ حيث تبنت مواقف موحدة إزاء الموضوعات المطروحة في دورات المنتدى العالمي للهجرة والتنمية منذ الدورة الثامنة (وتجدر الإشارة إلى أن عملية التشاور كانت قد أولت اهتماماً خاصاً بالدورتين العاشرة والحادية عشرة من المنتدى واللتين عقدتا برئاسة مشتركة لألمانيا والمملكة المغربية)، كما تبنت موقفاً موحداً فيما يخص الهجرة في سياسة الجوار الأوروبية المجددة، والموقف العربي تجاه محاور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، بالإضافة إلى الاتفاق على الرسائل الرئيسية التي حرصت الدول العربية على إيصالها إلى عمليتي وضع الاتفاقين العالميين للهجرة واللاجئين. كما تقوم عملية التشاور كذلك بإصدار بيانات في اطار أحداث هامة مثل "البيان الصادر عن الاجتماع الأول بشأن ضحايا الهجرة غير النظامية"، أو في مناسبات مثل "اليوم العالمي للاجئين" في 20 يونيو/ حزيران من كل عام.

وتحرص الأمانة العامة على إيصال هذه المواقف العربية إلى الجهات الدولية المعنية، حيث تقوم بترجمة كافة الوثائق الصادرة عن اجتماعات عملية التشاور إلى اللغة الإنجليزية، وإرسالها إلى الجهات الأممية المعنية، وتعميمها على الدول الأعضاء وبعثات الجامعة العربية في الخارج، وعرضها أمام المحافل الدولية وخلال الفعاليات التي تناقش هذه الموضوعات، ووضعها على البوابة الإلكترونية للجامعة العربية، كما يتم نشر وتوزيع البيانات الصادرة عن عملية التشاور على وسائل الإعلام المختلفة.

وفي إطار الحرص على تبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء، تقوم الأمانة العامة بالطلب من الدول موافاتها بأوراق عمل حول خبراتها وجهودها في موضوعات معينة ذات صلة بمجال الهجرة واللجوء، مما يُمَكِّن الأمانة العامة من الاطلاع على جهود الدول وإبرازها أمام المحافل الدولية. وخلال الفترة الماضية، قامت الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بالبيانات والإحصاءات المتوفرة لديها بشأن موجات الهجرة الناتجة عن الأزمات التي مرت بها المنطقة العربية منذ عام 2011 وطُرق الاستجابة لها من حيث إصدار التشريعات واتخاذ الإجراءات لضبط الحدود وتقديم المساعدات الإنسانية وغيرها من طرق الاستجابة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كما أعدت الدول أوراقاً حول جهودها لمتابعة إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، وذلك بهدف التعرف على أفضل الممارسات في هذا الشأن وحث كل الدول العربية على متابعة تنفيذ ما تضمنه إعلان نيويورك بما يتلاءم مع ظروف كل دولة ويراعي خصوصية المنطقة العربية ودولها الأعضاء. وتقوم الأمانة العامة بتجميع هذه الأوراق في ملفات وثائقية يتم توزيعها على الدول خلال الاجتماعات العادية لعملية التشاور بهدف تبادل المعلومات والتجارب فيما بينهم.

وقد شهدت الساحة الدولية خلال الفترة الماضية اهتمام غير مسبوق من جانب المجتمع الدولي بقضايا الهجرة واللجوء لمواكبة التطورات في هذا الشأن. وفي هذا الإطار، قامت عملية التشاور بالتحضير للاجتماع رفيع المستوى بشأن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة على هامش دورتها العادية الواحدة والسبعين، حيث عقدت الأمانة العامة اجتماعاً استثنائياً لعملية التشاور بمقرها بالقاهرة يومي 2 و3 أغسطس/ آب 2016، تم تنظيمه بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وقد خرج الاجتماع ببيان ختامي يتضمن الموقف العربي إزاء محاور الاجتماع رفيع المستوى، وتم تعميم هذا البيان

على مندوبيات الدول العربية والبعثات الدبلوماسية في نيويورك، كما تم إرساله إلى السيدة/ كارين أبو زيد – المستشار الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاجتماع رفيع المستوى للتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين – التي كانت قد شاركت في الاجتماع الاستثنائي – لرفعه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد مثل هذا الاجتماع إنجازاً عظيماً أشادت به السيدة أبو زيد، حيث كانت المنطقة العربية هي المنطقة الإقليمية الوحيدة التي قامت بالتحضير لهذا الاجتماع.

وقد شاركت الأمانة العامة في أعمال الاجتماع العام للجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 سبتمبر 2016، وإلقاء كلمة خلال الجلسة العامة للاجتماع أشارت فيها إلى الاجتماع التحضيري الذي عقدته الأمانة العامة والبيان الختامي الصادر عنه. كما شاركت كذلك في المائدة المستديرة حول "العمل الدولي والتعاون في مجال اللاجئين والمهاجرين وقضايا النزوح"، والمائدة المستديرة حول "الاتفاق العالمي لتقاسم المسئولية عن اللاجئين واحترام القانون الدولي".

وتحضيراً للمشاورات حول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، قامت الأمانة العامة بتنظيم ***الاجتماع الاستثنائي الثاني لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء*** بمقرها بالقاهرة يومي 25 و26 يوليو/ تموز 2017، وذلك بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وجاء هذا الاجتماع في إطار الحرص على حث الدول العربية الأعضاء وتشجيعها على المشاركة الفعالة في المشاورات التي جرت بشأن الاتفاق العالمي للاجئين والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وحث البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في نيويورك وجنيف على التنسيق فيما بينها بهذا الشأن. وهدف الاجتماع إلى توعية الدول الأعضاء بعمليتي وضع الاتفاقين العالميين، والتوصل إلى الرسائل الرئيسية التي تحرص المنطقة العربية على أخذها في الاعتبار عند وضع هذين الاتفاقين، وإيصالها إلى مختلف الفعاليات التي تنظمها الأمم المتحدة لهذا الغرض. وقد خرج الاجتماع بوثيقتين ختاميتين؛ تضمنت الأولى "مساهمة عملية التشاور في الاتفاق العالمي للاجئين"، في حين تضمنت الثانية "مساهمة عملية التشاور في الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية". وقد تم تعميم هاتين الوثيقتين على مندوبيات الدول الأعضاء وبعثات الجامعة العربية في جنيف ونيويورك، كما تم إرسالهما إلى الميسرين المشاركين للمشاورات الجارية بشأن الاتفاق العالمي للهجرة، وكذلك السيدة/ لويز أربور الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالهجرة الدولية، كما تم وضعهما على الصفحات الإليكترونية المخصصة للاتفاقين العالميين على مواقع الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما قامت الأمانة العامة بعرض أهم الرسائل التي تضمنتها الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع الاستثنائي بشأن الاتفاق العالمي للهجرة في ***الاجتماع التشاوري الإقليمي للتحضير للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية***، الذي نظمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع الأمانة العامة والمنظمة الدولية للهجرة ووكالات الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، وذلك ببيت الأمم المتحدة في بيروت في سبتمبر 2017. كما قام ممثل **المملكة المغربية** بعمل عرض خلال إحدى جلسات الاجتماع حول عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء كآلية إقليمية حكومية لدعم حوار السياسات حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية.

ومنذ سبتمبر 2016، عملت الأمانة العامة على رفع وعي الدول الأعضاء بكل ما يتعلق بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين والاتفاقين العالميين للهجرة واللاجئين، حيث قامت بإعداد أوراق معلومات حول "متابعة إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين"، و"المشاورات حول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، و"حملة معاً: كفالة الاحترام والسلامة والكرامة للجميع"، وأوراق معلومات أكثر تفصيلاً حول "الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة"، و"الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين". كما أعدت الأمانة العامة ملخص باللغة العربية للمسودتين الأوليتين للاتفاقين العالميين للهجرة واللاجئين وملخص آخر للنسختين النهائيتين تم تعميمهما على الدول الأعضاء. إلى جانب إعداد ملفات وثائقية حول الاتفاقين العالميين تتضمن أوراق معلومات محدثة بشأنهما وأهم وأحدث القرارات والتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة بهذا الشأن.

كما لعبت الأمانة العامة دوراً كبيراً لحث الدول العربية على المشاركة الفعالة في المفاوضات الحكومية للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والمشاورات الرسمية للاتفاق العالمي للاجئين، وفي المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الذي عقد في المملكة المغربية في ديسمبر/ كانون الأول 2018. كما قامت بالتنسيق والتواصل مع بعثة

الجامعة العربية بنيويورك لضمان مشاركة المجموعة العربية بشكل منسق في الجولات المختلفة للمفاوضات الحكومية الدولية.

وقد أسفرت هذه الجهود عن مشاركة نشطة وفعالة للمجموعة العربية في الجولات الستة من ***المشاورات الرسمية بشأن الاتفاق العالمي للاجئين*** التي جرت في جنيف خلال الفترة من فبراير/ شباط إلى يوليو/ تموز 2018، حيث قامت المجموعة خلالها بعرض الموقف العربي من خلال منسق المجموعة (جمهورية مصر العربية) بالإضافة إلى قيام الدول العربية بإلقاء بياناتها أمام هذه المشاورات والتي تؤكد في معظمها على الأولويات العربية المتفق عليها. كما أنه فيما يتعلق ***بالمفاوضات الحكومية بشأن الاتفاق العالمي للهجرة***، قامت المجموعة العربية في نيويورك بتشكيل فريق تفاوضي عربي برئاسة الخبيرة لبنان لتنسيق المواقف العربية على ضوء مخرجات اجتماعات عملية التشاور السابق ذكرها والنسخ المتتالية من الاتفاق العالمي، وذلك خلال اجتماعات أسبوعية للمجموعة العربية لمناقشة التطورات في العملية التفاوضية وتحديد المواقف التي يتم الإعراب عنها في المفاوضات حول الاتفاق.

وتنفيذاً لما تم الاتفاق عليه في اجتماعات عملية التشاور، فإن الأمانة العامة ستقوم بمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ورفع نتائج هذه المتابعات إلى الفعاليات المحددة لهذا الغرض. وسيتم الاستفادة في هذا الخصوص من الخبرات التقنية المتوفرة لدى المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) من خلال مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية (التي تترأسها جامعة الدول العربية– إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والمنظمة الدولية للهجرة)، وكذلك من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال عضويتها في مجموعة العمل المذكورة، ومن خلال مذكرة التفاهم المحدثة التي تم توقيعها بين الجانبين عام 2017.

ومن ضمن أهم الموضوعات التي تحتل أهمية بالنسبة لعملية التشاور هو موضوع خطة التنمية المستدامة 2030، حيث تم الاتفاق على تخصيص بند على جدول أعمال الاجتماعات العادية لعملية التشاور لمتابعة واستعراض جهود الدول الأعضاء لتنفيذ الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة، وتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات بهذا الشأن.

وخلال هذه الجلسات، يتم دعوة بعض المنظمات الدولية المتخصصة والجهات الإقليمية ذات الصلة للقيام بتقديم عروض عن الموضوع، مثل: المنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيرها. وفي إطار تنفيذ خطة عمل عملية التشاور لعامي 2019/2018، قامت الأمانة العامة بتنظيم ورشة عمل خلال شهر يوليو/ تموز 2018 لبناء قدرات المسئولين في الجهات المعنية بالدول الأعضاء بهدف رفع الوعي وتحسين قاعدة المعرفة بالأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030، وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة بالإضافة إلى المنظمات أعضاء مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية ذات الصلة بالموضوع.

ومنذ إنشاء عملية التشاور، تقوم الأمانة العامة بالتواصل المستمر مع المنظمة الدولية للهجرة بصفتها الجهة المرجعية فيما يتعلق بعمليات التشاور الإقليمية على مستوى العالم، فهي تقوم بتقديم الدعم الفني لمختلف عمليات التشاور كما تتولى مهام الأمانة الفنية للعديد منها وتقوم بالتنسيق بين هذه العمليات من خلال عقد اجتماعات دورية تناقش الموضوعات المطروحة على الساحة فيما يتعلق بالهجرة. وتحرص الأمانة العامة على ضمان وضع المعلومات الخاصة بعملية التشاور (والمتضمنة أهدافها والدول الأعضاء فيها وأمانتها الفنية والموضوعات التي يتم مناقشتها خلال اجتماعاتها وغيرها) على الموقع الإلكتروني للمنظمة بهدف التعريف بعملية التشاور العربية والدور المحتمل لها.

وفي الختام، يجب التأكيد على أن نجاح عملية التشاور العربية خلال الفترة الماضية في مختلف الموضوعات ذات الصلة بالهجرة واللجوء، من حيث قيامها ببناء توافق في الآراء وتقريب المواقف بين أعضاءها، وإثبات وجودها بقوة في الفعاليات الدولية والاجتماعات العالمية لرؤساء وأمانات عمليات التشاور الإقليمية لإبراز التقدم المحرز في المنطقة العربية في هذا المجال، هذا النجاح لم يكن ليتحقق لولا دعم الدول الأعضاء لعملية التشاور ولأنشطتها ومشاركتهم الفعالة في اجتماعاتها وتجاوبهم السريع مع الأمانة العامة في التحضير لهذه الاجتماعات. كما أسهم في هذا النجاح الشركاء من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والتي لم تبخل بتقديم الدعم الفني لعملية التشاور ودولها الأعضاء.

لقاءات الأمين العام

لقاء الأمين العام مع مدير عام المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

استقبل السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد مايكل شبيندلجر مدير عام المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ووزير خارجية النمسا الأسبق بمقر الأمانة العامة بالقاهرة يوم 20 فبراير/ شباط 2018.

تناول اللقاء أهم التطورات في حركة وتدفقات الهجرة على المستويين الإقليمي والدولي، خاصةً فيما يتعلق بتدفقات المهاجرين واللاجئين من الدول العربية التي مرت بنزاعات مسلحة على مدى السنوات الأخيرة إلى الدول الأوروبية، مع تبادل وجهات النظر حول كيفية التعامل بشكل متوازن وفعال والتدقيق في مسبباتها وأبعادها وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وأخذاً في الاعتبار أهمية تحمل مختلف الأطراف المعنية بها لمسئولياتها وواجباتها في هذا الصدد.

وقد استعرض مدير عام المركز أهم الجهود والنشاطات التي يقوم بها المركز خلال المرحلة الحالية في هذا المجال، بما في ذلك برامج التعاون الجارية مع عدد من الدول العربية في شرق وجنوب المتوسط، وفي ظل وجود مساعي لتوسيع نطاق التعاون مع عدد أكبر من الدول، مشيراً إلى الأهمية التي يوليها المركز لتطوير تعاونه مع الأمانة العامة للجامعة العربية انطلاقاً من مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين في عام 2005، خاصة في ظل الدور الهام الذي تلعبه الأمانة العامة كأمانة فنية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء.

لقاء الأمين العام مع مدير عام المنظمة الدولية للهجرة

استقبل السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أنطونيو فيتورينو مدير عام المنظمة الدولية للهجرة يوم 18 ديسمبر/ كانون الأول 2018 بمقر الأمانة العامة أثناء زيارته إلى القاهرة في إطار الاحتفالات باليوم العالمي للمهاجر.

شهد اللقاء بحث سبل الارتقاء بالتعاون الوثيق القائم بين الأمانة العامة للجامعة العربية والمنظمة الدولية للهجرة في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين في عام 2000، وكذا تبادل وجهات النظر حول أبعاد تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والذي تم اعتماده في المؤتمر الحكومي الدولي الذي عقد لهذا الغرض بمراكش في 10 ديسمبر/ كانون الأول 2018، وكذلك إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، خاصةً فيما يتعلق بأوضاع المهاجرين العرب، سواء داخل المنطقة أو في خارجها.

أشار الأمين العام خلال اللقاء إلى أهمية العمل على تحديث مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين لتتواءم مع التطورات والتغيرات التي شهدها ملف المهاجرين، سواء على المستوى الإقليمي العربي أو على المستوى الدولي، وذلك بهدف تدعيم الحوار والتشاور القائم بين المنظمتين وتفعيله، مشيراً إلى المشاركة الفعالة للأمانة العامة للجامعة العربية وللمجموعة العربية في كل من نيويورك في جولات المفاوضات التي سبقت اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة.

كما أكد مدير عام المنظمة الدولية للهجرة الاهتمام الكبير الذي يوليه بتطوير علاقات التعاون والتنسيق بين المنظمتين، خاصة في إطار التطورات والتداعيات السياسية والاقتصادية والإنسانية لتدفقات الهجرة التي شهدتها المنطقة العربية على مدى السنوات الأخيرة والتي وصلت في بعض المناطق إلى حد الأزمات الإنسانية، مع الإعراب عن تثمينه للقيمة المُضافة للدور الذي لعبته الأمانة العامة للجامعة العربية خلال العملية التفاوضية التي أدت إلى وضع الاتفاق العالمي للهجرة.

لقاء الأمين العام مع المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

استقبل السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد فيليبو جراندي المفوض السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، بمقر الأمانة العامة يوم 14 يناير/ كانون الثاني 2019، وذلك أثناء الزيارة التي قام بها المفوض السامي إلى القاهرة.

شهد اللقاء تبادل وجهات النظر حول كيفية تطوير التعاون بين الأمانة العامة للجامعة العربية ومكتب المفوض السامي انطلاقاً من مذكرة التفاهم المحدثة التي وقعها الأمين العام والمفوض السامي بنيويورك في سبتمبر/ أيلول 2017، خاصةً فيما يتعلق بمخاطبة احتياجات اللاجئين العرب داخل وخارج المنطقة العربية.

وقد أعرب الأمين العام خلال المقابلة عن تقديره للجهود التي يبذلها مكتب المفوض السامي من أجل التعامل مع الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يمر بها عدد كبير من اللاجئين العرب نتيجة الأزمات والنزاعات المسلحة التي مرت بها بعض الدول العربية على مدار السنوات الأخيرة، خاصةً في كل من سوريا واليمن وليبيا، والتي أدت إلى حدوث تدفقات غير مسبوقة في أعداد اللاجئين.

وقد حرص الأمين العام على أن يعرض أيضاً أهم الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للجامعة في هذا المجال، بما في ذلك ما يتعلق بتحديث الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين، وفي مجال تنسيق العمل العربي في إطار التعامل مع الاتفاق العالمي للاجئين الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول 2018، كما نوه إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الرابعة – والتي عقدت ببيروت بعد هذا اللقاء بأيام قليلة (20 يناير/ كانون الثاني 2019) – وتناولها لموضوع الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي تتحملها الدول العربية المستضيفة للاجئين السوريين. كما تطرق اللقاء إلى كيفية العمل على دعم وكالة الأونروا للتعامل مع الأوضاع المعيشية الضاغطة التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون.

كما استعرض المفوض السامي بدوره أهم ملامح وأبعاد الخطط والبرامج والأنشطة التي يضطلع بها مكتب المفوض السامي في المنطقة العربية، سواء على مستوى الإقليم ككل أو على المستوى الثنائي مع الدول العربية، خاصةً في إطار التعامل مع التدفقات الضخمة للاجئين الناتجة عن الأزمة السورية والتي أوجدت أكبر أزمة إنسانية مر بها العالم خلال السنوات الأخيرة، مع تناول أيضاً الجهود الواسعة التي يقوم بها مكتب المفوض السامي في اليمن في ظل ما يشهده من أوضاع إنسانية ومعيشية وصحية صعبة للغاية.

منتديات واجتماعات

المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

استضافت المملكة المغربية المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي عقد بمراكش يومي 10 و 11 ديسمبر/ كانون أول 2018. وقد شارك في المؤتمر ممثلي 164 دولة، وتم تنظيم أكثر من 60 فعالية من قبل المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء الآخرين. ويعد هذا أكبر اجتماع على الإطلاق للدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول الهجرة الدولية، حيث حضره أكثر من 2500 مشارك وحوالي 800 صحفي.

وكان قد تم الاتفاق خلال الاجتماع رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة على هامش دورتها العادية الواحدة والسبعين في 19 سبتمبر/ أيلول 2016 على التوصل إلى اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في عام 2018. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2016 تم تعيين الممثلين الدائمين للمكسيك وسويسرا بنيويورك للمشاركة في تيسير العملية التي تقود إلى اعتماد هذا الاتفاق من خلال مفاوضات مفتوحة وشفافة وشاملة مع الدول لتحديد طرائق المفاوضات الحكومية ووضع جدول زمني لها، وبحث إمكانية عقد مؤتمرات تحضيرية وأي خطوات عملية أخرى. وقد تم تنظيم العملية التحضيرية المؤدية إلى اعتماد الاتفاق العالمي على ثلاث مراحل: (المشاورات؛ والتقييم؛ والمفاوضات الحكومية الدولية). وقد تم إحالة المسودة النهائية من الاتفاق التي صدرت بتاريخ 11 يوليو/ تموز 2018 لاعتمادها من قبل المؤتمر الحكومي الدولي، الذي قامت السيدة/ لويز أربور – الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالهجرة الدولية، بدور الأمين العام له. وبعد اعتماد الاتفاق من قبل المؤتمر، تم تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك لتقوم بتأييده في 19 ديسمبر/ كانون الأول 2019 بموافقة 152 دولة ومعارضة 5 دول وامتناع 12 دولة عن التصويت.

والاتفاق هو وثيقة غير ملزمة من الناحية القانونية، تعيد مبادئه التوجيهية التأكيد على الحقوق السيادية للدول في تحديد سياساتها الوطنية للهجرة، وهو أداة مرنة قادرة على تلبية احتياجات كل بلد وتحفز التعاون المشترك على جميع المستويات بما يراعي اختلاف تجارب الهجرة وتحدياتها من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى.

وقد مثلت السيدة/ إيناس الفرجاني– مدير إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة الأمانة العامة في هذا الاجتماع، وقامت بإلقاء كلمة أمام الجلسة العامة للمؤتمر، وكلمة أخرى في الحوار الأول حول "تشجيع العمل بشأن الالتزامات الواردة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية".

وتجدر الإشارة إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش قد أطلق خلال المؤتمر شبكة جديدة للأمم المتحدة حول الهجرة بهدف دعم الدول الأعضاء أثناء تنفيذها للاتفاق من خلال السعي بروح من الاحترام والغاية المشتركة حتى تجعل الهجرة تعمل لمنفعة الجميع. وستعمل الشبكة بنشاط مع الشركاء الخارجيين بما في ذلك المهاجرون والمجتمع المدني والقطاع الخاص وجهات أخرى.

المنتدى العالمي الحادي عشر للهجرة والتنمية

استضافت المنطقة العربية لأول مرة المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، حيث عقدت الدورة الحادية عشر للمنتدى في مراكش بالمملكة المغربية في الفترة من 5 إلى 7 ديسمبر/ كانون الأول 2018 تحت الموضوع الرئيسي: "الوفاء بالالتزامات الدولية لإطلاق العنان لإمكانات جميع المهاجرين من أجل التنمية"، وذلك استكمالاً للمناقشات التي جرت في الدورة العاشرة في برلين عام 2017 تحت شعار "نحو عقد اجتماعي عالمي حول الهجرة والتنمية"، برئاسة مشتركة لألمانيا والمملكة المغربية. شارك في المنتدى نحو 2000 مشارك يمثلون 135 دولة، بالإضافة إلى المنظمات الدولية، والجمعيات غير الحكومية، والخبراء، والأكاديميين، والقطاع الخاص.

عقد المنتدى على مدار ثلاثة أيام، وتمحورت جلساته حول الموضوعات التالية: من الهشاشة إلى القدرة على الصمود: الاعتراف بالمهاجرين من النساء والرجال كعوامل للتنمية، والعلاقة بين التنقل الإقليمي والجهوي لتعزيز التكامل وتنسيق السياسات ودعم التنمية، وإدارة جيدة للهجرة من أجل التنمية المستدامة. تم مناقشة هذه المحاور في ستة موائد مستديرة تناولت: تسخير إمكانات المهاجرين لبناء القدرة على الصمود، ومشاركة المهاجرين في الخدمات العامة، والتنقل بين بلدان الجنوب، والتنقل الإقليمي واتساق السياسات لدعم التنمية، ومواءمة الحوكمة مع العوامل المعاصرة للهجرة، ومستقبل التحويلات المالية.

وفي إطار التحضير للمنتدى، وفي ضوء إيلاء عملية التشاور اهتماماً خاصاً بدورتي المنتدى اللتين شاركت المملكة المغربية في رئاستهما مع ألمانيا، تضمن جدول أعمال الاجتماع الرابع لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP – الذي

عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 7 و8 مايو/ أيار 2018 – مناقشة الموقف العربي من محاور المنتدى العالمي للهجرة والتنمية خلال اليوم الثاني للاجتماع. وقد صدر عن الاجتماع ورقة بالموقف العربي من محاور المنتدى وموضوعات الموائد المستديرة، وتم إرسال هذه الورقة إلى الرئاسة المشتركة للمنتدى لنشرها على الموقع الخاص به على شبكة الإنترنت.

ويعتبر المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية الذي ينعقد سنوياً هو المحفل الأكبر الذي يتناول قضايا الهجرة والتنمية في العالم، وهو منبر دولي استشاري غير ملزم مفتوح لجميع الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة، وذلك بهدف تعزيز التفاهم والتعاون وإقامة علاقة دعم متبادل بين الهجرة والتنمية. وقد تم إنشاء هذا المنتدى في عام 2006 في أعقاب الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية، وقد تم اعتماد طريقة العمل الخاصة به عام 2007. وتعد المملكة المغربية أول دولة عربية تتولى رئاسة المنتدى منذ إنشائه.

حدث جانبي حول العودة الآمنة والكريمة

نظمت وزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) والمنظمة الدولية للهجرة حدثاً جانبياً على هامش الدورة الحادية عشر للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية تحت عنوان "العودة الآمنة والكريمة والأثر الاقتصادي والاجتماعي والتنموي لإعادة الإدماج المستدام"، وذلك بمراكش بالمملكة المغربية يوم 7 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

شارك في هذا الحدث الجانبي أكثر من 70 مشارك يمثلون حكومات مجموعة من الدول العربية والأوروبية والأفريقية، إلى جانب ممثلين عن الجاليات ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والباحثين.

قام السيد السفير/ إيهاب فوزي– مساعد وزير الخارجية للشئون متعددة الأطراف والأمن الدولي بجمهورية مصر العربية بافتتاح الحدث الجانبي وإلقاء ملاحظات افتتاحية، أعقبها كلمات استهلالية لكل من: السيدة/ إيناس الفرجاني – مدير إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والسيدة/ لورا طومسون– نائب المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة.

تضمن الحدث الجانبي مجموعة متميزة من العروض من قبل متخصصين وممارسين وأكاديميين تناولت: طرائق العودة الكريمة وإعادة الإدماج المستدام، وعودة المهاجرين من منظور دول الأصل، وعودة المهاجرين من منظور دول المقصد، والتأثير الاقتصادي لعودة المهاجرين وإعادة إدماجهم.

مؤتمر فيينا السنوي الثالث حول الهجرة

عقد المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة مؤتمر فيينا السنوي الثالث للهجرة (VMC) يومي 10 و11 ديسمبر/ كانون الأول 2018 بمشاركة أكثر من 400 شخصية سياسية ومهنية وأكاديمية عالمية معنية بمجال الهجرة، من بينهم شخصيات عربية وممثلي سفارات الدول العربية بالنمسا وممثل بعثة جامعة الدول العربية في فيينا.

وركز المؤتمر على موضوع "من إدارة الأزمات إلى إدارة الهجرة المستقبلية"، حيث هدف إلى مناقشة سبل تنظيم ومراقبة الهجرة وشرعنتها لوقف الهجرة غير النظامية والعشوائية إلى الاتحاد الأوروبي من خلال التغلب على نمط الأزمة الحالية والعمل على سياسات الهجرة طويلة الأجل والبحث عن خيارات قابلة للتطبيق في المستقبل أهمها: حوكمة الهجرة، وحماية اللاجئين، وهجرة العمل.

افتتح المؤتمر السيد/ مايكل شبيندلجر – مدير عام المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، وتضمنت الجلسة الافتتاحية كلمات لكل من: السيد/ جيرنوت بليميل – الوزير الاتحادي النمساوي للاتحاد الأوروبي للفنون والثقافة والإعلام، والسيدة/ فيديريكا موغيريني– الممثلة العليا للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي. أعقب الجلسة الافتتاحية جلسة سياسية رفيعة المستوى حول الهجرة الدولية، كما ناقش اليوم الثاني موضوع "الاتفاق العالمي للهجرة"؛ حيث بدأ بعرض قام به مبعوث من مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة الدولية، تلاه جلستي نقاش حول إصلاح نظام حماية اللاجئين، وهجرة الكفاءات.

ويُعد هذا المؤتمر الحدث السنوي الرئيسي للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، ويناقش القضايا المتعلقة بالهجرة وتحدياتها، ويشارك فيه صناع القرار السياسيين والخبراء الحكوميين والأكاديميين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. ويتناول المؤتمر هذه القضايا من منظور أوروبي كما يعطي الفرصة للعديد من الشركاء من خارج أوروبا لعرض وجهات نظرهم.

وقد عُقد المؤتمر الثالث في الوقت الذي شهدت فيه الساحة الأوروبية جدلاً واسعاً بسبب قضايا الهجرة واللجوء، ومحاولات الاتحاد الأوروبي لإصلاح نظام اللجوء الأوروبي، حيث شهدت أوروبا خلال العامين الماضيين أكبر حركة تنقل بشري منذ الحرب العالمية الثانية بوصول أكثر من مليون لاجئ ومهاجر إلى الاتحاد الأوروبي. وتشير البيانات المنشورة إلى تناقص هذه الأعداد بصورة سنوية، حيث أنه وفقاً للبيانات المتاحة من الاتحاد الأوروبي وبعض الوكالات الأممية، فقد وصل إلى أوروبا عبر البحر المتوسط أكثر من 108,000 شخص في عام 2018، وهو أقل من العدد الذي وصل إلى أوروبا في عام 2017 والبالغ 171,300 شخص، وكذلك الذي وصل في عام 2016 والبالغ 363,348 شخص.

اجتماع كبار المسئولين لتنفيذ خطة عمل فاليتا

نظم الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بالتعاون مع جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية اجتماع كبار المسئولين لتنفيذ "خطة عمل فاليتا"، والذي عقد بمقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة بأديس أبابا يومي 14 و15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018. هدف الاجتماع إلى متابعة مخرجات قمة فاليتا الأوروبية الأفريقية حول الهجرة بعد مرور ثلاث سنوات على انعقادها. وقد شاركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذا الاجتماع بصفتها عضو مراقب.

كانت قمة فاليتا الأوروبية الأفريقية حول الهجرة قد عقدت يومي 11 و12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، بمشاركة رؤساء الدول والحكومات الأوروبيين والأفارقة، بهدف تعزيز التعاون في مجال التعامل مع التحديات والفرص الناتجة عن الهجرة. وقد أصدرت القمة "إعلاناً سياسياً" و"خطة عمل" يحددان أهداف والتزامات الأطراف المشاركة في التعامل مع مشكلة الهجرة غير النظامية القادمة من إفريقيا نحو أوروبا. وتتمحور الأفكار التي تضمنها الإعلان حول: ضرورة التصدي للأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والنزوح القسري، وتعزيز التعاون في مجال الهجرة القانونية والتنقل، وتعزيز حماية المهاجرين وطالبي اللجوء، ومنع ومحاربة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين والإتجار بالبشر، وتحسين التعاون على العودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج.

ورشة العمل الثانية لتبادل الخبرات بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

عقدت ورشة العمل الثانية لتبادل الخبرات بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بفيينا يوم 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، وذلك في إطار التعاون القائم بين الجانبين.

تم خلال الاجتماع مناقشة أربعة مواضيع رئيسية، تمثلت في: التهديدات العابرة للحدود وعلى رأسها مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، ودور العمليات الميدانية في معالجة النزاعات، وأبعاد عمليات الوساطة، والمسائل المرتبطة بتدفقات الهجرة. حيث تضمنت الجلسات المختلفة عروضاً من قبل المسئولين في المنظمتين تم خلالها استعراض جهود ووجهات نظر الجانبين في الموضوعات محل النقاش.

وقد قامت السيدة/ إيناس الفرجاني – مدير إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة بتقديم عرض بعنوان "الهجرة والنزوح في المنطقة العربية" خلال الجلسة الرابعة من الاجتماع، تضمن نبذة عن أعداد المهاجرين والنازحين في المنطقة العربية، والآليات التي استحدثتها جامعة الدول العربية في مجال الهجرة واللجوء للتعاون والتنسيق مع الدول العربية الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، كما استعرضت أحدث أنشطة للإدارة في مجال الهجرة واللجوء.

آليات التنسيق

الاجتماع الرابع لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء

ARCP

عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء
ARAB REGIONAL CONSULTATIVE PROCESS ON MIGRATION & REFUGEE AFFAIRS

عقدت الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) الاجتماع الرابع لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP) بمقرها بالقاهرة يومي 7–8 مايو/ أيار 2018، بمشاركة السادة المسئولون ممثلو الجهات المعنية بشؤون الهجرة والمغتربين والجاليات المقيمة بالخارج والمسئولون عن ملف الهجرة في الجهات المعنية بالدول العربية.

وقد تناول الاجتماع خلال اليوم الأول جلستين حول المستجدات بشأن الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي للاجئين، قامت خلالهما المنظمات الدولية رؤساء وأعضاء مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية باطلاع الدول على المستجدات بهذا الشأن، حيث ترأست المنظمة الدولية للهجرة (IOM) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) الجلسة الخاصة بالاتفاق العالمي للهجرة، في حين ترأست المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الجلسة الخاصة بالاتفاق العالمي للاجئين.

وقد قامت الدول الأعضاء في اليوم الثاني للاجتماع باستعراض جهودها لمتابعة العمليتين المؤديتين لاعتماد كل من الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي للاجئين. واعتمد الاجتماع ورقة الاختصاصات المعدلة لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، وخطة عمل عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء لعامي 2018–2019.

كما خرج الاجتماع بورقة الموقف العربي من محاور الدورة الحادية عشر للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي عقد في مراكش بالمملكة المغربية خلال الفترة من 5 إلى 7 ديسمبر/ كانون أول 2018. وتجدر الإشارة إلى أن عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP قد أولت اهتماماً خاصاً بالدورتين العاشرة والحادية عشر للمنتدى، لكون المملكة المغربية رئيساً مشاركاً فيهما مع ألمانيا، وهي أول دولة عربية تتولى هذه المهمة.

وكانت عملية التشاور قد أُنشئت بموجب قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (142) بشأن دورية انعقاد اجتماعات التشاور الإقليمية حول الهجرة في المنطقة العربية بوصفها "عملية تشاور إقليمية". وتعد عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء هي الآلية الإقليمية الوحيدة التي تضم كل الدول العربية؛ حيث أن هناك العديد من العمليات الإقليمية الأخرى حول الهجرة التي تضم في عضويتها بعض الدول العربية الأعضاء. وهي تعد بمثابة منتدى لتسهيل الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بقضايا الهجرة ذات الاهتمام المشترك، وتهدف إلى إيجاد فضاء عربي لمناقشة قضايا الهجرة الدولية، وذلك من خلال: تعزيز التعاون بين البلدان المشاركة والعمل نحو فهم أكثر عمقاً لقضايا الهجرة بالمنطقة العربية، وتعزيز الفهم المشترك حول أسباب وأبعاد وأنماط وآثار الهجرة واتجاهاتها المستقبلية في المنطقة العربية، إلى جانب مساعدة الحكومات على المشاركة برؤى موحدة في الفعاليات العالمية المرتبطة بالهجرة مثل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية والحوار رفيع المستوى حول الهجرة والتنمية وغيرها.

الاجتماع الرابع للجنة العربية الأفريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة

عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقي الاجتماع الرابع للجنة العربية الأفريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة (TCCM) يوم 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 بمقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة بأديس أبابا.

وقد ناقش الاجتماع موضوع إنشاء المركز العربي الأفريقي لتبادل المعلومات حول الهجرة، كما تم الاتفاق خلال الاجتماع على إعداد تقرير حول التعاون بين الأمانة العامة والاتحاد الأفريقي في مجال الهجرة لعام 2019 لعرضه واعتماده خلال الاجتماع القادم للجنة تنسيق الشراكة العربية الأفريقية على مستوى كبار المسؤولين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة قد أُنشئت بموجب القرار الصادر عن القمة العربية الأفريقية الثالثة التي عقدت بالكويت في شهر نوفمبر 2013 بشأن تعزيز الشراكة العربية الأفريقية في مجال الهجرة، والمتضمن الموافقة على إنشاء لجنة أفريقية عربية فنية تنسيقية مكونة من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية للنظر في موضوع الهجرة، وكذلك قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الصادر في دورته العادية رقم 141 قراره رقم 7768 بتاريخ 2014/3/9 بهذا الشأن.

ورشة عمل حول أهداف التنمية المستدامة والهجرة في المنطقة العربية

قامت الأمانة العامة بتنظيم ورشة عمل بعنوان "الهجرة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية" لبناء قدرات المسئولين في الجهات المعنية بالدول الأعضاء يومي 16-17 يوليو/ تموز 2018 في القاهرة، وذلك في إطار تنفيذ أنشطة مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية التي تترأسها جامعة الدول العربية (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وبعضوية 15 وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة .

هدفت ورشة العمل إلى رفع الوعي وتحسين قاعدة المعرفة بالأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومساعدة الدول الأعضاء على تعزيز القدرات الحكومية لتحديد أولوياتها الوطنية وخططها التنفيذية في مجال الهجرة والتنمية، وتحقيق مختلف مقاصد أهداف التنمية المستدامة، وخاصة العمل على إنجاز الهدف 10.7 المتعلق تحديداً بالهجرة. وتم التركيز على الجهود والممارسات الجيدة التي تنفذها الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوسائل الممكنة لتعزيز قدرات الحكومات في تحقيق هذه الأهداف.

وركزت ورشة العمل على تقديم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال المنظور العالمي والإقليمي والوطني، والبحث المعمق في ترابط الهجرة مع مختلف المجالات الموضوعية مثل العمل اللائق، والمهاجرين في الدول التي تشهد حالات النزاع، وحقوق المهاجرين وصحتهم، بما فيهم النساء والفتيات، وكذلك موضوع أثر التغير المناخي والتنمية الحضرية.

أخبار الجاليات العربية: مغتربون ولاجئون

الأمانة العامة للجامعة العربية تحتفل بيوم المغترب العربي لعام 2018

يشهد شهر ديسمبر/ كانون الأول من كل عام احتفال جامعة الدول العربية بيوم المغترب العربي اعترافاً وتقديراً للدور الهام والفعال الذي يقوم به المغتربون العرب في دول المهجر وفي دولهم الأصلية. ففي يوم 4 ديسمبر/ كانون الأول 2018 أصدرت الأمانة العامة للجامعة بياناً باللغتين العربية والإنجليزية، تضمن إلقاء الضوء على التحديات الكبيرة التي شهدتها المنطقة العربية خلال الفترة الأخيرة والتي أسفرت عن خروج تدفقات غير مسبوقة من اللاجئين والمهاجرين من دولهم الأصلية، مما أدى إلى احتلال هذا الموضوع مكاناً مهماً على الساحة الدولية تجلى في تضمين خطة التنمية المستدامة 2030 لأول مرة أهدافاً صريحة تتعلق بالهجرة إلى جانب تبنيها هدفاً عاماً مفاده "ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب"، وقيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين على هامش دورتها العادية الواحدة والسبعين في سبتمبر 2016، واعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. كما تطرق البيان إلى الدور الذي قامت به الأمانة العامة لتوحيد الموقف العربي وعرضه أمام المحافل الدولية، إلى جانب الدور الذي تعتزم القيام به خلال الفترة القادمة. وقد دعت الأمانة العامة في بيانها الجاليات العربية المقيمة بالخارج لإقامة فعاليات خلال هذا الشهر تحتفي بتراثها الثقافي والحضاري، وتعمل على تصحيح الصورة الذهنية للعرب والتعريف بالحضارة العربية وإبراز الدور الإيجابي للمغتربين العرب.

كما نظمت الأمانة العامة احتفالاً بهذه المناسبة من خلال بعثتها في موسكو يوم 13 ديسمبر/ كانون الأول 2018، وذلك بالتنسيق مع مجلس السفراء العرب وبحضور أكثر من 300 شخصية يمثلون المؤسسات الرسمية الروسية وأقسام اللغة العربية بالجامعات والمدارس الروسية وممثلي السفارات وأبناء الجاليات العربية في روسيا. وقد تم تكريم أربعة شخصيات من رموز الجاليات العربية، وهم: الدكتور زياد سبسي وهو أول عربي يعين في مجلس الفيدرالية الروسي، والسفير رامي الشاعر رجل الأعمال والدبلوماسي الفلسطيني السابق، والسيد جورج شعبان رجل الأعمال والممثل الشخصي لرئيس الوزراء اللبناني لدى روسيا الاتحادية، والدكتور أبو بكر يوسف شيخ المترجمين العرب. وقد تضمن برنامج الحفل معرض صور ومشغولات يدوية شاركت فيه غالبية البلدان العربية، وفيلم قصير عن تاريخ الاغتراب في روسيا وأبرز الشخصيات التاريخية العربية التي لعبت أدواراً مهمة في تاريخ العلاقات، إلى جانب عروض متنوعة أبرزت جوانب الثقافة العربية وإبداعات الروس من أصول عربية.

بعثة الجامعة العربية في واشنطن تقيم احتفالية "اليوم العربي الأمريكي"

أقامت بعثة الجامعة العربية في واشنطن احتفالاً في 12 ديسمبر/ كانون الأول 2018 باليوم العربي الأمريكي للعام السابع على التوالي، وذلك في إطار احتفالات جامعة الدول العربية بيوم المغترب العربي. وقد تم تنظيم الاحتفالية بالتنسيق مع مجلس السفراء العرب بمقر منظمة الدول الأمريكية، تحت شعار "تعزيز الشراكة العربية الأمريكية من خلال تمكين الشباب".

حضر الاحتفال عدد من مسئولي وزارة الخارجية الأمريكية والسادة السفراء العرب وممثلي الجاليات العربية بالولايات المتحدة. وقد تم تخصيص أماكن في قاعة الاحتفال للعروض الثقافية لمعظم السفارات العربية، تضمنت الأزياء الوطنية وتشكيلة من المقتنيات والصور الفنية والتراثية وعدد من المطبوعات والإصدارات التي تعرف بالتاريخ والثقافة العربية.

اليوم العالمي للمهاجر عام 2018

أصدرت الأمانة العامة بياناً بمناسبة اليوم العالمي للمهاجر في 18 ديسمبر/ كانون الأول 2018، أكدت فيه على الأهمية التي تمثلها قضية الهجرة بالنسبة للمنطقة العربية التي تعد منطقة إرسال وعبور واستقبال في آن واحد، والتي ازدادت في الآونة الأخيرة مع ازدياد التحديات الناجمة عنها من خلال زيادة تدفقات الهجرة المختلطة وزيادة عدد القوارب الغارقة على طرق الهجرة غير النظامية وارتفاع أعداد الضحايا والمفقودين. كما أشارت الأمانة العامة في بيانها إلى الإسهامات الكبيرة للمهاجرين العرب في عملية التنمية في مختلف المجالات سواء في دول المهجر أو في دولهم الأصلية. وقد ازدادت أهمية هذا الموضوع بالنسبة للمنطقة العربية. وأشارت كذلك إلى الدور الكبير الذي قامت به الأمانة العامة في تحضير الدول العربية الأعضاء للمشاركة الفعالة في العملية التي أدت إلى وضع الاتفاق العالمي للهجرة وتوحيد الموقف العربي وعرضه أمام الاجتماعات الإقليمية والدولية التي خصصت لهذا الغرض.

وأعربت السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية عن أملها في أن يكون لهذا الاتفاق أثراً إيجابياً على حياة الملايين من المهاجرين وكذلك على مختلف الدول المرسلة والمستقبلة ودول العبور.

اليوم العالمي للاجئين عام 2018

في إطار إحياء اليوم العالمي للاجئين عام 2018، والذي يأتي في ظل استمرار معاناة الملايين من اللاجئين، قامت عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء – والتي تتولى الأمانة العامة أمانتها الفنية – بإصدار بيان بمناسبة اليوم العالمي للاجئين الموافق 20 يونيو/ حزيران 2018.

تضمن البيان التأكيد على أهمية إقرار مبدأ المسئولية الكاملة للمجتمع الدولي إزاء اللاجئين والدول والمجتمعات المضيفة لهم في إطار مبدأ المسئولية المشتركة وتقاسم الأعباء من جانب مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، و ضرورة مراعاة خصوصية وضع الدول العربية المضيفة للاجئين، والتأكيد على التزام المانحين الدوليين بتقديم المساعدات الإنمائية طويلة الأجل الداعمة للاقتصاد وخطط التنمية الوطنية في الدول المضيفة للاجئين، وضرورة وضع رؤية متكاملة لمعالجة أزمة اللجوء تعمل على حل الأسباب الجذرية لها.

كما أشاد البيان بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول العربية والإسهامات التي استمرت في تقديمها منذ تفاقم أزمة اللجوء عام 2011. ودعا البيان المجتمع الدولي لمواصلة تقديم الدعم اللازم لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بما يمكنها من مواصلة القيام بتحمل مسئولياتها الكاملة تجاههم بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948.

بيان القمة العربية التنموية بشأن أزمة النازحين واللاجئين

أصدرت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت ببيروت بالجمهورية اللبنانية يوم 20 يناير/ كانون الثاني 2019 بياناً بشأن أزمة النازحين واللاجئين. دعا البيان المجتمع الدولي إلى تحمل مسئولياته للحد من مأساة النزوح واللجوء، وناشد الدول المانحة الاضطلاع بدورها في تحمل أعباء أزمة النزوح واللجوء والتحديات الإنمائية من خلال تنفيذ تعهداتها المالية، وأكد على كافة قرارات القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الوزارية الخاصة بالأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة النازحين واللاجئين السوريين وأثرها على الدول العربية المستضيفة. كما كلف الأمانة العامة بالدعوة لعقد اجتماع يضم الجهات الدولية المانحة والمنظمات المتخصصة والصناديق العربية بمشاركة الدول العربية المستضيفة للنازحين واللاجئين السوريين للاتفاق على آلية واضحة ومحددة لتمويل مشاريع تنموية في الدول المستضيفة للاجئين. إلى جانب تأكيده على التفويض الأممي الممنوح لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وعدم المساس بولايتها.

المؤتمر القاري الرابع لاتحاد الجاليات والمؤسسات والفعاليات الفلسطينية في أوروبا

عُقد المؤتمر القاري الرابع لاتحاد الجاليات والمؤسسات والفعاليات الفلسطينية في أوروبا تحت شعار "دورة دعم مسيرات العودة وكسر الحصار"، وذلك ببرلين يومي 17 و18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018. شارك في المؤتمر 70 ممثلاً ومندوباً عن 42 مؤسسة واتحاد من 17 دولة أوروبية، وبحضور رسمي يتقدمه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد تيسير خالد، والسيد محمد بركة رئيس لجنة المتابعة العربية العليا في الداخل الفلسطيني عام 48، وسفيرة دولة فلسطين في ألمانيا الدكتورة خلود عيبس، ومجموعة كبيرة من الشخصيات الفلسطينية والعربية.

أقر الاتحاد خلال مؤتمره القاري خطة عمله خلال الفترة المقبلة، حيث جمعت خطته بين المهام الوطنية دفاعاً عن الحقوق المشروعة، ورفع مستوى أداء الجاليات وتطويره وتعزيز العلاقة مع المجتمعات المحلية. وفي ختام أعمال المؤتمر، صدر البيان الختامي الذي يفصّل الموقف والرؤية السياسية التي ينادى بها الاتحاد ويعمل على ترسيخها تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية.

فوز سيدتان من أصول عربية في الكونجرس الأمريكي

في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، تم الإعلان عن نتيجة انتخابات التجديد النصفي في الكونجرس الأمريكي، والتي تضمنت فوز رشيدة طليب من ولاية ميتشجن، وإلهان عمر من ولاية مينيسوتا لعضوية الكونجرس.

وكانت رشيدة طليب، وهي ابنة مهاجرين فلسطينيين، قد أصبحت في عام 2008 أول امرأة مسلمة تُنتخب في مجلس نواب ولاية ميتشيجن. وقد ركّزت على الهجرة كجزء من برنامجها.

أما إلهان عمر فتعود أصولها إلى الصومال، والتي خرجت منها بعمر ثماني سنوات، وعاشت في مخيم للاجئين في كينيا مع أسرتها، ووصلت إلى الولايات المتحدة عام 1997. وفي عام

2016، أصبحت أول أمريكية مسلمة من الصومال تنضم إلى مجلس نواب ولاية مينيسوتا، وهي مؤيدة قوية لسياسات للهجرة أكثر ليبرالية.

رموز المغتربين العرب

هانـــي عــازر

المهندس هاني عازر هو مهندس مصري مقيم بألمانيا، ولد في طنطا بجمهورية مصر العربية عام 1948 ثم انتقل إلى القاهرة للتعليم الثانوي، وسافر إلى ألمانيا في عام 1973 بعد حصوله على الشهادة الثانوية. درس في بوخوم الهندسة المدنية، وبني عام 1979 نفقه الأول (نفق مترو دورتموند)، وهو مصمم ومنشئ أكبر نفق عرفته أوروبا والذي يربط بينها وبين روسيا عبر سبع محطات ضخمة بلغت تكلفتها أربعة مليارات يورو. وقد تم اختياره ضمن أشهر 50 شخصية في ألمانيا بعدما شيد محطة سكك حديد برلين عام 2006 التي حصلت آنذاك على جائزة "محطة العام"، كما شارك في عشرات المشروعات بألمانيا.

ارتبط اسم المهندس عازر بمشاريع النقل الكبرى والسكك الحديد بالعالم وأصبح أشهر خبير أنفاق في العالم وحصل على العديد من الجوائز والتكريمات، حيث كرمته المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل يوم 26 مايو/ أيار 2006 في افتتاح محطة برلين للقطارات لمجهوده وخدمة الدولة الألمانية بمنحه وسام الجمهورية الألمانية، بعدها تم تكريمه في مصر من قبل الرئيس المصري الأسبق محمد حسنى مبارك يوم 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2006، وكرمته ألمانيا مرةً أخرى في مايو/ أيار 2016 خلال احتفالية مرور 10 أعوام على افتتاح محطة قطارات برلين، كما تم اختياره في برلين على قائمة المواطن الأفضل في المرتبة الثالثة عشر. وقد تم منحه أعلى وسام تمنحه حكومة برلين وترشيح اسمه للحصول على أعلى الأوسمة الألمانية قاطبةً والتي لا تُمنح إلا لعظماء الألمان والعالم، وذلك تقديراً لخدماته الجليلة.

وعازر هو أحد أعضاء المجلس الاستشاري لعلماء وخبراء مصر في مجال المشروعات الكبرى، وهو مجلس استشاري مشكل من كبار علماء مصر وخبرائها في الداخل والخارج ويتبع رئيس جمهورية مصر العربية. وهو يقوم حالياً بمتابعة ما يجرى على أرض مصر من مشروعات وعلى رأسها المشروع القومي للطرق، بالإضافة إلى وضع أسس أنفاق قناة السويس الجديدة وتطوير شبكة سكك حديد مصر بشكل عام.

ويعد المهندس هاني عازر أحد النماذج المشرفة للمغتربين العرب الذين لم يكتفوا بمجدهم الشخصي والوصول إلى أعلى المراكز في دول المهجر، بل حرصوا على إفادة أوطانهم الأصلية بعلمهم وخبرتهم ولم يبخلوا بوقتهم وجهدهم في سبيل تحقيق التقدم الذي يحلمون به لبلدانهم.

اللاجئون الفلسطينيون: ملف خاص

تعد قضية اللاجئين في المنطقة العربية هي الأطول عهداً في العالم والتي استمرت بدءاً بالتهجير العربي الفلسطيني من الأراضي المحتلة إلى تفاقم حالات اللجوء والنزوح مؤخراً في أنحاء مختلفة من الوطن العربي، الأمر الذي كان له العديد من التداعيات من بينها تجدد نزوح اللاجئين الفلسطينيين من بعض المناطق التي كانوا يقيمون بها إلى مناطق أخرى.

وقد أدت عمليات التهجير القسري للشعب الفلسطيني إلى إحداث خلل في نسبة السكان داخل فلسطين بحيث أصبح أكثرية الفلسطينيين مهجرين خارج وطنهم، مما يلقي مسؤولية قانونية دولية على عاتق المجتمع الدولي تتمثل في تطبيق قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يكفل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم.

وقد تم تهجير الفلسطينيين على مراحل؛ فالهجرة الأولى بدأت خلال النكبة عام 1948، حيث تم تهجير أكثر من 800 ألف فلسطيني خارج وطنهم، أما الهجرة الثانية فكانت خلال حرب عام 1967، حيث تم تشريد موجة واسعة من الفلسطينيين قدرت بنحو 300,000 فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتواصلت الهجرات الفلسطينية وبوتيرة أقل مما حدث في عام 1948 وعام 1967 بسبب الحروب والسياسات الاقتصادية والأمنية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والتي أدت إلى تهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين بشكل مستمر طوال سنوات الاحتلال.

ووفقاً لدراسة صادرة سنة 2009 عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، فإنه يوجد حوالي 22 ألف فرد هاجروا للإقامة خارج الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2007-2009، علماً بأن هذا العدد لا يشمل الأسر التي هاجرت بالكامل. كما أشارت النتائج إلى أن 23% من المهاجرين للخارج هاجروا إلى الأردن و 20% هاجروا إلى دول الخليج العربي، وأكثر من خمس المهاجرين (21%) هاجروا إلى أمريكا، وهناك عشرات الآلاف هاجروا خلال السنوات الأخيرة إلى عدد آخر من البلدان العربية والأجنبية ونسبة منهم إلى الدول الأوروبية.

ويعيش ثلث اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى الأونروا (ما يزيد عن 1,4 مليون لاجئ) في 58 مخيم معترف به للاجئين في كل من الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. بينما يعيش الثلثان الآخران من اللاجئين الفلسطينيين داخل المدن والقرى وحولها في البلدان المضيفة، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وغالباً ما يكون ذلك في المناطق المحيطة بالمخيمات الرسمية. وفي الوقت الذي توجد فيه منشآت تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كالمدارس والعيادات الصحية داخل مخيمات اللاجئين، إلا أن هناك عدداً من تلك المنشآت خارج المخيمات، وتعد كافة الخدمات التي تقدمها الوكالة متاحة للاجئين سواء كانوا من سكان المخيمات أم خارجها.

أما فيما يتعلق بهجرة الفلسطينيين من مخيمات اللجوء في الدول العربية، فنجد أن الحروب والصراعات المسلحة في العديد من الدول التي يتواجد فيها اللاجئون الفلسطينيون أدت إلى هجرات قسرية متتالية لأعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى دول أخرى، طلباً للأمن والعيش الكريم المؤقت إلى حين تمكينهم من العودة إلى وطنهم، حيث:

- بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في **العراق** عام 2003 بعد الاحتلال الأمريكي حوالي 40 ألف فلسطيني، تعرض أكثرهم إلى عمليات تهجير قسري جديدة مما أدى إلى هروب الآلاف منهم من العراق وتوزعهم في عدد من الدول العربية والأوروبية وأمريكا اللاتينية.
- تواصلت هجرة اللاجئين الفلسطينيين من **لبنان** إلى أوروبا على مدى السنوات الماضية، هرباً من الأوضاع الاقتصادية السيئة والفقر والبطالة وانعدام سبل الحياة الكريمة، حيث ارتبطت الهجرة بالحروب الأهلية والاعتداءات والحروب الإسرائيلية وخاصة بعد العام 1982 ومجازر صبرا وشاتيلا. وبحسب المعلومات المتوفرة، يستضيف لبنان حالياً حوالي 34 ألف لاجئ فلسطيني من الذين كانوا يقيمون في سوريا، إلى جانب 277,985 لاجئ فلسطيني مقيمون في لبنان.

- هجَّرت الأزمة **السورية** أكثر من نصف الفلسطينيين اللاجئين داخل سوريا وخارجها، إلى البلدان المجاورة بما فيها الأردن ولبنان ومصر وتركيا والعراق وعدد آخر من البلدان الأجنبية. فمخيم اليرموك الذي كان يعد أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين في سوريا والذي كان يستضيف أكثر من 150 ألف فلسطيني قبل اندلاع النِّزاع في سوريا تضاءل عدد سكانه إلى أقل من 25 ألف.

وتعد ***وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)*** هي الجهة المعنية بتقديم المساعدة والحماية وكسب التأييد للاجئين الفلسطينيين. وقد تم تأسيسها في أعقاب النزاع العربي الإسرائيلي عام 1948 بموجب القرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 ديسمبر/ كانون الأول 1949 بهدف تقديم برامج الإغاثة المباشرة والتشغيل للاجئي فلسطين. وقد بدأت الأونروا عملياتها في الأول من شهر مايو/ أيار عام 1950.

وتُعرِّف الأونروا اللاجئين الفلسطينيين بأنهم أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين يونيو/ حزيران 1946 وحتى مايو/ أيار 1948، والذين فقدوا بيوتهم ومورد رزقهم نتيجة حرب 1948. وتوفر الأونروا خدمات لكافة اللاجئين الذين يقيمون في مناطق عملياتها والذين ينطبق عليهم هذا التعريف والذين هم مسجلون لدى الأونروا وبحاجة إلى المساعدة. كما أن أبناء أولئك اللاجئين الفلسطينيين الأصليين يستحقون أن يتم تسجيلهم في سجلات الأونروا. وعندما بدأت الأونروا عملها في عام 1950، كانت تعمل على الاستجابة لاحتياجات ما يقارب من 750,000 لاجئ فلسطيني. واليوم، فإن أكثر من 5 مليون لاجئ فلسطيني يستحقون التمتع بالخدمات التي تقدمها الأونروا.

وتقوم الأونروا بإدارة مكتب للخدمات في كل مخيم يقوم سكان المخيم بالرجوع إليه بهدف تحديث بياناتهم أو طرح القضايا التي تخص الخدمات التي تقدمها الأونروا مع مدير ذلك المكتب الذي يقوم بدوره بإحالة القضايا التي تهم اللاجئين وإحالة طلباتهم إلى إدارة الأونروا في المنطقة التي يقع ذلك المخيم فيها.

وقد تعرضت الأونروا مؤخراً إلى أزمة كبيرة نتيجة نقص التمويل بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية بخفض الدعم المقدم لها في 2018 وعدم المساهمة في تمويلها بدءاً من عام 2019.

وتمثل القضية الفلسطينية القضية المحورية لجامعة الدول العربية، وعلى مدى العقود الماضية، أصدر **مجلس جامعة الدول العربية** بمستوياته المختلفة العديد من القرارات والبيانات بشأن اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة. وفي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (150) الذي عقد يوم 11 سبتمبر/ أيلول 2018 في مقر الأمانة العامة بالقاهرة، تم تخصيص جلسة خاصة لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بناءً على طلب من المملكة الأردنية الهاشمية، وتأييد كل من دولة فلسطين، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية العراق، لبحث سبل توفير الدعم السياسي والمالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بما يمكنها من مواجهة تداعيات الأزمة المالية الحادة التي تواجهها. كما أصدرت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت ببيروت يوم 20 يناير/ كانون الثاني 2019 بياناً بشأن أزمة النازحين واللاجئين، تضمن التأكيد على التفويض الأممي الممنوح للأونروا، وعدم المساس بولايتها أو مسئوليتها وعدم تغيير أو نقل مسؤولياتها إلى جهة أخرى، وكذلك التأكيد على ضرورة الاستمرار بتأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازنتها وكافة أنشطتها على نحو كاف مستدام يمكنها من مواصلة القيام بدورها في تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها، بما فيها القدس المحتلة.

كما تحرص **عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء** منذ إنشائها على الدفاع عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948، ومراعاة خصوصية اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 والذين تعرضوا لأكثر من عملية تهجير قسري نتيجة للأحداث التي تعاقبت على المنطقة، ودعوة المجتمع الدولي لمواصلة تقديم الدعم اللازم للأونروا بما يمكنها من مواصلة القيام بتحمل مسئولياتها الكاملة تجاههم بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لإلزامها باحترام القانون الدولي، ووقف سياسات العدوان والحصار والتطهير العرقي والتمييز العنصري الهادفة إلى مواصلة تهجير الفلسطينيين عن وطنهم.

تواصلوا معنا

تليفون: 25750511 (00202) داخلي: 3015

تليفون مباشر: 25740571 (00202)

فاكس: 25740571 (00202)

عنوان البريد الإلكتروني: aemigrant.dept@las.int